



منشورات مركز حقوق الإنسان قضية المخفيين قسراً في لبنان... بين الواقع والأمل

ملخص البحث

تعد قضية المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان من أبرز تداعيات الحرب الأهلية التي دارت على مدى أكثر من 15 عاماً في لبنان. هي مأساة موجعة ودائمة، وألمها مشترك بين كل اللبنانيين بعيداً عن انتماءاتهم السياسية أو المذهبية أو الطائفية. وعلى الرغم من أهميته، فإن هذا الملف لم يكن يوماً ضمن أولويات الطبقة السياسية الحاكمة التي تضم بأغليتها المسؤولين عن الحرب والمركبين، والذين استطاعوا التحرر من الماضي بفعل قوانين الحرب محاولين مراراً إرجاء البت فيه تحت حجة طي صفحة الحرب الأهلية وما نجم عنها من مآسي، فيما بقي المخفيون قسراً وذويهم ضحايا هذا الماضي الأليم وأصبحوا أسرى فيه، على نحو يؤدي إلى استمرار معاناتهم في ظل لامبالاة المرتكبين

Alaa Ismail

February, 2022

المقدمة:

لا زالت قضية المفقودين خلال الحرب الأهلية اللبنانية موضع اهتمام وجدل على الرغم من مرور أكثر من ستة وأربعين عاماً على بداية الحرب ونحو إحدى وثلاثين عاماً على نهايتها، أي بين 1975 و1990. حربٌ تخللتها فصول مرعبة من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والخطف والقتل على الهوية (بحسب الانتماء الطائفي)، وهي ممارسات شاركت مختلف القوى المتحاربة في ارتكابها.

ويمكن القول إن الحرب الأهلية في لبنان وقعت نتيجة تراكمات اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية، يضاف إليها أهمية لبنان كساحة لنقل رسائل إقليمية ودولية نظراً إلى موقعه الجغرافي المهم، وهو ما حوله بالتالي إلى ساحة صراع إقليمي - دولي. داخلياً، كان ظاهر الحرب طائفيًا بين المسلمين والمسيحيين، إذ كان كل طرف يرى لبنان على طريقته. وقد وجدت القوى والمحاور الخارجية طريقها إلى لبنان عبر استغلال هذا الانقسام الطائفي. وكانت القضية الفلسطينية عاملاً وعنصراً محورياً في هذه الحرب، إذ لعب وجود المقاومة الفلسطينية دوراً مهماً فيها.

وبغض النظر عن مجريات هذه الحرب، فإن النتيجة الحتمية كانت سقوط أعداد كبيرة من الضحايا من المدنيين ومن المشاركين في القتال. أما عدد هؤلاء الضحايا فقد مرّ بالآلاف، بين وفيات وجرحى ومعتقلين، يُضاف إليهم المفقودون. ومع مرور الوقت أصبح المفقودون من هؤلاء الضحايا، منسيين على الصعيد الرسمي، لكنهم حاضرون في ذاكرة الأهل والأحبة الذين ما زال، الأحياء منهم، يبحث عن أثر يشفي لوعتهم على من اختفوا في غفلة من زمن.

أطلقت الهيئات الإنسانية مصطلح، "المخفيون قسراً" على هؤلاء الضحايا، في دلالة على اختفائهم عنوة من دون معرفة مصيرهم. وقدّرت منظمة "هيومن رايتس واتش" (Human Rights Watch)، عدد المخطوفين بـ 17 ألفاً¹.

لا زالت آثار الحرب موجودة حتى يومنا هذا على الرغم من انتهائها بتوقيع الأطراف اتفاق الطائف، وهو عبارة عن وقف لإطلاق النار وتنازل للسلطة بين جميع الأطراف، الأمر الذي مكّن قادة الحرب من إحكام سيطرتهم على البلاد، غير مباليين بمعالجة أخطر نتائج الحرب ألا وهي قضية المفقودين والمخطوفين قسراً إبان الحرب، التي تعتبر جريمة شنعاء بحق الإنسانية، لا تقتصر على الضحايا فحسب، بل هي جريمة أيضاً بحق أسرهم ومجتمعاتهم. فالإفلات من العقاب والمسؤولية يضاعف قسوة المعاناة ويعزز في قلوب أهالي المفقودين ألماً عميقاً بالظلم والفقْدان.

وهكذا، أغلق ملف الحرب لكن ملفاً آخر ظل مفتوحاً على مصراعيه وهو ملف المفقودين والمخطوفين قسراً، فعائلاتهم ما زالت تتابع القضية دون يأس منذ العام 1982، فالحق في المعرفة والحق في العدالة من المسلمات في عمليات "التعامل مع الماضي"، بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية² ويساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان.

يحظى هذا الملف اليوم باهتمام الكثيرين من المهتمين بالشأن اللبناني، وسط مطالبات متواصلة بالكشف عن مصير هؤلاء المفقودين، في الوقت الذي يعاني فيه لبنان أوضاعاً اقتصادية واجتماعية وسياسية متأزّمة. فقد واصل العديد من جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العمل في هذا الملف، ولجأت الأخيرة إلى نبش المقابر الجماعية عند اكتشافها، وأخذ عينات من الحمض النووي من الأهالي وإنشاء بنك منها، مما يتيح إمكانية التعرف على الرفات في حال فتح أو اكتشاف مقابر جماعية أو التعرف إليهم حين عودتهم من أماكن الاختفاء.

لكن السؤال الأبرز هنا، إلى أي مدى ستبقى قضية المخفيين قسراً حيّة؟ وهل ستأكل ملفاتها كما يحدث مع معظم ملفات الحروب الأهلية في العالم؟ هذا السؤال يبقى يرسم الذاكرة الجماعية التي يجب أن تنتقل مع الأجيال لتحمل هذه القضية إلى حين إيجاد الإجابات، وتحديد المسؤوليات.

كما أن هذه المأساة المستمرة لا بد أن تضعضعنا أمام تساؤل آخر: هل يتحمل أطراف النزاع في لبنان وزر مأساة "مخفيين ومفقودين قسراً" جديدة؟ وإلى أي مدى تشكل هذه القضية عبرة ودرساً للأطراف المتنازعة ولأهالي الضحايا على حد سواء بعد مرور أكثر من أربعين عاماً على وقوعها.

أولاً: الاختفاء القسري ... معاناة مستمرة

1. ما هو الاختفاء القسري؟

1.1 حقوق المختطف

ضحايا الاختفاء القسري هم أشخاص اختفوا فعلياً بعيداً عن عائلاتهم ومجتمعهم، استناداً إلى معلومات موثوقة، وفقاً للتشريعات الوطنية فيما يتعلق بنزاع مسلح دولي أو غير دولي أو اضطرابات داخلية أو أي حالة أخرى قد تتطلب تدخل السلطة المختصة في الدولة.

يشمل هذا التعريف الأشخاص الذين تم القبض عليهم خلال النزاع والذين فقدوا في القتال ومن المرجح أن يكونوا قد قتلوا أثناء المواجهات، بالإضافة إلى ضحايا القتل الجماعي وضحايا الاختطاف والجثامين غير المتعرّف عليها التي أحرقت على اعتبارها لأشخاص مجهولين.

أما مصطلح "المفقود" الأكثر شمولاً فيدل على ضحايا "الاختفاء القسري أو اللاإرادي".

يتكرر استخدام الاختفاء القسري كاستراتيجية لبث الرعب بين أفراد المجتمع. إذ لا يقتصر الشعور بانعدام الأمن والخوف الناجم عن الاختفاء القسري على أقارب الضحايا فحسب بل يطال التجمعات المحلية والمجتمع بأكمله.

1 "لا عدالة لآلاف المفقودين خلال الحرب الأهلية اللبنانية"، موقع "هيومن رايتس واتش"، www.hrw.org

2 الذاكرة الجماعية هي الطريقة التي تتذكر بها الجماعات تاريخها. أي أننا نتعامل مع الذاكرة هنا لا بكونها فعلاً فردياً خاصاً، ومستقلاً بنفسه، ولكن بكونها ظاهرة مجتمعية.

ووفقاً للإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها رقم 47/133 بتاريخ 18 كانون الأول 1992، فقد وضع مجموعة مبادئ واجبة التطبيق على جميع الدول، وعرف الاختفاء القسري بأنه عمل يحدث عند "القبض على الأشخاص واحتجازهم أو اختطافهم رغماً عنهم أو حرمانهم من حريتهم³. في معظم الأحيان، لا يظهر المفقودون مجدداً، ويبقى مصيرهم مجهولاً. وغالباً ما يتعرض الضحايا للتعذيب على يد مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو موافقتها، مما يحرمه من حماية القانون⁴. هذا في حال وقع الأشخاص المعنويون ضحية أجهزة دولة ما، لكن في حالات أخرى، وهي الأغلب، عندما تسيطر جماعات مسلحة على الأرض، وتعتمد إلى أسلوب الخطف العشوائي، وهو ما يؤدي إلى فقدان الأشخاص وانقطاع أخبارهم. يعد الاختفاء القسري من الجرائم التي تنتهك الحقوق المدنية والسياسية للمواطن، فهي تحرمه من الاعتراف بشخصيته القانونية، ومن حقه في محاكمة عادلة وحرمانه من الحرية والأمن على شخصه. كما أن الاختفاء القسري في معظم الحالات ينتهك حق الإنسان في الحياة، في حال تعرض الشخص المخفي للقتل⁵.

وبحسب الدستور اللبناني، فإن لبنان دولة ديمقراطية يتساوى فيها جميع المواطنين، ويؤكد دستوره على الحرية الشخصية والحق بالحياة، والتزامه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالمواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة. ومع إقرار لبنان التزامه بتطبيق بنود معاهدة مناهضة التعذيب، من أجل حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وتجاوز الماضي وتمتين السلم الأهلي على أساس قيم حقوق الإنسان والمساواة والاعتراف المتبادل، فقد بدأ من الملأئم وضع قانون يكرس حق المعرفة لأفراد أسر المفقودين والمخفيين قسراً بشأن مصير ذويهم. كذلك، إنشاء مؤسسة تتولى جمع المعلومات، وتوثيقها، وإنشاء سجلات مركزية واتخاذ خطوات عملية لتحديد أماكن المقابر الجماعية تمهيداً لتحديد هوية الضحايا. زد على ذلك، تنظيم عملية تقفي آثار المفقودين والمخطوفين قسراً وكيفية تحديد المقابر الجماعية وحرصاتها وفتحها⁶.

1.2 التدايعات الاجتماعية

يعاني أهالي المفقودين والمخفيين قسراً حالة من "الفقدان المبهم" وهو ذلك الفقدان المعلق كون مصير أحبائهم غير معروف، وهذه هي الحال في لبنان إذ أعفي قادة الحرب الأهلية وفق اتفاقيات شملت عدم المساءلة عن الجرائم التي ارتكبوها ومن بينها عمليات الإخفاء القسري.

ولا شك في أن معاناة عائلات المفقودين تبقى المأساة الأكبر، إذ تتحول بين ليلة وضحاها من حياة أسرية عادية إلى حياة مختلفة تماماً، تملؤها مشاعر من الحزن والغضب والقهر والشعور بالظلم، ومحاولات يائسة في البحث عن فقدا. وقد طبعت هذه المأساة حياة آلاف الأسر في لبنان، وتحفل صفحات الجرائد، وبرامج التلفزة، بصور الأمهات والزوجات والأبناء يحملون صور من فقدا في مراحل مختلفة من الحرب، يطالبون بمعرفة مصيرهم. ولا شك في أن الحركات النسوية تنصدر المشهد في هذا الإطار، إذ هنّ الزوجات والأمهات والأخوات.

كما أن الاختفاء القسري ينتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للضحايا وأسرهم على حد سواء، كالحق في توفير الحماية والمساعدة للأسرة، والحق في الصحة والتعليم، والأهم الحق في مستوى معيشي مناسب.

وفي الروايات، قصص عن محاولات البحث اليائسة التي أخذت أسر المفقودين إلى أماكن متعددة بحثاً عن خبر أو دليل قد يقود إلى معرفة مصير من فقدا، لكنها في معظمها، إن لم نقل، في مجملها، ظلت محاولات فاشلة ولم تؤد إلى كشف مصير أحد من هؤلاء المخفيين.

لكن مع اعتماد صيغة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2006 ودخولها حيز التنفيذ في العام 2010، يأمل أهالي المفقودين بإمكان معرفة مصير أحبائهم، إذ تؤكد الاتفاقية على الحق في معرفة أهالي الضحايا الحقيقة بشأن ظروف الاختفاء القسري ومعرفة مصير الشخص المختفي. فعائلات المفقودين يعدوا في عداد ضحايا جريمة الإخفاء القسري أيضاً. ويُعتبر حق العائلات هذه في العدالة ومعرفة الحقيقة مرتبطاً بالحق في الإنصاف وهو ينطوي على عدد من التدابير من بينها إجراء التحقيقات المجدية وكشف الحقائق والتعويض⁷.

وقد وقّع لبنان الاتفاقية في العام نفسه لكن لم يتم إقرارها رسمياً، وتعود الأسباب إلى مسألة تقاسم السلطة والتسويات في مرحلة ما بعد الحرب بين الأطراف المتنازعة آنذاك وعدم اعترافهم بجرائم الحرب، وتورطهم في عمليات الاختطاف.

2. لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان والاستراتيجية المتبعة

2.1 تشكيل اللجنة: مسيرة من المحاولات

رداً على ازدياد أعداد المخطوفين منذ بدء الحرب في العام 1975، وبعد سبع سنوات من معاناة الأهالي في البحث غير المجدي عن ذويهم، تأسست "لجنة عائلات المخطوفين والمفقودين في لبنان" في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1982،

³ انظر: الأمم المتحدة، اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، 30 آب/أغسطس www.un.org تاريخ الدخول: 2021/11/22.

⁴ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، 2006.

⁵ اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، 30 أغسطس/أب، الأمم المتحدة

www.un.org (7/10/2021)

⁶ اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، الأمم المتحدة.

www.un.org (18/10/2021)

⁷ الاختفاء القسري، منظمة العفو الدولية، موقع الكتروني

/ www.amnesty.org

⁸ لجنة عائلات المخطوفين والمفقودين في لبنان، The Centre for social sciences research and action

بعد لقاء عدد من النساء على رأسهن السيدة وداد حلواني، زوجة عدنان حلواني، وهو قيادي في منظمة العمل الشبوعي فقدت آثاره بعدما اختطف بحجة التحقيق في حادث سيارة، مع رئيس الحكومة آنذاك شفيق الوزان. أصبحت اللجنة عبارة عن تجمع لأهالي المخطوفين والمفقودين أثناء الحرب الأهلية، ويتمثل عملها في حث السياسيين ودفعهم لأن يأخذوا في الحسبان هذه القضية، ومحاولة العثور على الأشخاص الذين يُعتقد أنهم محجوزون لدى كل من الجمهورية السورية والكيان الإسرائيلي والأطراف اللبنانية المتنازعة. والجدير بالذكر أن لجنة أهالي المخطوفين تضم عدداً من أهالي الفلسطينيين المقيمين في لبنان، إذ إن رقم 17 ألف مفقود يشمل جميع المفقودين على الأراضي اللبنانية خلال الحرب الأهلية، من لبنانيين وفلسطينيين ومن سائر الدول العربية⁹. بعد إقرار اتفاق الطائف، بدأت آمال الأهالي تتلاشى، فقد وضع الاتفاق حداً للحرب الأهلية ولم يشر إلى مصير المفقودين، كما حُلّت جميع الميليشيات من دون إرغامها على تقديم أي معلومات عن الأشخاص الذين تم اختطافهم، أو إطلاق سراح أي من السجناء المحتمل أنها احتجزتهم. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها، فقد استأنفت اللجنة عملها، وبدأت أولى خطواتها بجمع أسماء جميع الأشخاص الذين فقدوا وتم اختطافهم. كما بنت اللجنة نشاطاتها بصورة أساسية على التواصل مع السلطات اللبنانية والضغط عليها من خلال قيامها بحملات إعلانية، واعتصامات مقابل مجلسي النواب والوزراء، ورسائل إلى رئيس الجمهورية في محاولة لرفع الصوت وإبقاء قضيتهم حيّة خوفاً من طيها كما طويت قضايا كثيرة مماثلة. في العام 1995، رفضت اللجنة القرار الذي صدر عن مجلس الوزراء والذي يسمح للأهالي بإعلان وفاة مفقودهم، وطالبت بتأسيس لجنة تحقيق رسمية، تبني نظام حماية اجتماعية للأهالي وإعلان يوم وطني يهدف إلى التذكير بقضيتهم. "الأشخاص المفقودين ليسوا مجرد أرقام، أسرهم وأحبائهم ما زالوا ينتظرون"، تؤكد الناشطة وداد حلواني، التي تعتبر أن الخطوة الأولى لمعرفة مصير المفقودين تكون عبر قانون يقر من قبل الدولة اللبنانية للوصول إلى النتيجة المرجوة.

وبعد طول انتظار، تشكلت لجنة تحقيق رسمية في كانون الثاني/يناير من العام 2000، وتألّفت من مسؤولين أمنيين¹⁰. أقرت اللجنة بوجود عدد من المقابر الجماعية في لبنان، إلا أنها لم تتخذ أي تدابير لتحديد مواقعها وحمايتها. واقتصرت مدة ولاية اللجنة على حوالي ستة أشهر واكتفت بإصدار "تقرير موجز" خلص إلى ضرورة اعتبار جميع المختفين لمدة تزيد عن أربع سنوات في عداد المتوفين. بعد عام على حل الأولى، أنشئت لجنة ثانية تُعنى بالمفقودين ممن يُعتقد أنهم أحياء، لكنها لم تقم بأي إنجاز يذكر على الرغم من تزويد أهالي المفقودين اللجنة بكافة المعلومات عن ذويهم. وبعد فشل اللجان التي شكلت دون جدوى، توقف عمل لجنة أهالي المفقودين، لكنها سرعان ما استعادت نشاطها مع إطلاق الدولة السورية سراح 54 سجيناً لبنانياً في كانون الأول/ديسمبر 2000، وهو ما أعطى جراحة أمل لأهالي المخفيين قسراً بإمكان كشف مصير أبنائهم. وواصلت اللجنة مسيرتها في المطالبة بالإفراج عن المخطوفين وتحقيق العدالة. فكل ما أرادته اللجنة هو العدالة من دون أي صفات ونعوت، لكن مؤسسيها اكتشفوا أن ما قاموا به وما زالوا يقومون به بحثاً عن الحقيقة والعدالة للمفقودين وعائلاتهم يتطابق مع مصطلح العالة الانتقالية¹¹. أنشأت اللجنة أرشيفاً خاصاً بأسماء المفقودين، يتضمن أعدادهم وتواريخ اختطافهم وأماكنها... تسعى من خلاله إلى تأكيد وجود هؤلاء الأشخاص بالرغم من عدم اعتراف الدولة بهم وقيام المسؤولين بإصدار قانون عفو عام عن مرتكبي جرائم الحرب في لبنان تحت شعار "عفا الله عما مضى"، وعدم إعادة فتح ملفات الحرب.

2.2 تفاعل المجتمع المدني مع اللجنة

بدأت اللجنة منذ مطلع الألفية الثانية بالتعاون مع العديد من المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان، على سبيل المثال لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية ودعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)¹² والمركز الدولي للعدالة الانتقالية¹³ (ICTJ) والصليب الأحمر الدولي. يعتبر المركز الدولي للعدالة الانتقالية، أن لبنان يحمل إرثاً ثقيلاً حافلاً بانتهاكات حقوق الإنسان التي لم يعالج أيٌّ منها تقريباً بشكل جدي وشفاف. لذا شجّع على إطلاق عمليات البحث عن الحقيقة لمعالجة الاختفاءات القسرية التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية. ولتحقيق هذه الغاية، قام المركز بمساعدة الفاعلين المحليين والمجتمع المدني والأسر من خلال تقديمه دعماً تقنياً وقانونياً مهماً للجنة، وقد ساعدها بصورة خاصة في وضع مسودة للقانون المقترح في العام 2012. وكانت فكرة هذه المسودة قد ظهرت بعد أن نظم المركز رحلة إلى ساراييفو، عاصمة البوسنة والهرسك، في العام 2011،

www.civilsociety-centre.org

⁹ المراجعة الدولية الشاملة- لبنان 2025، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

www.annd.org/data/item/pdf/211.pdf

¹⁰ 40 عاماً من المعاناة والبحث... نفتح ملف المفقودين و المختفيين قسراً في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية. (تحقيق)، موقع درب

www.daaarb.com

¹¹ العدالة الانتقالية تشير إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

¹² سوليد هي جمعية دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين، تعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان، مع التركيز خاص على جرائم الاعتقال الاعباطي والإخفاء القسري والنفي القسري.

¹³ يقدم المركز المساعدة والنصح إلى المجتمع المدني وصانعي السياسات الذين يعملون على ما ورثته لبنان من انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاءات القسرية. وتهدف إلى تمكينهم من الضغط بفعالية أكبر على الحكومة والمشرعين لاتخاذ خطوات واقعية لمعالجة هذه المسائل.

شارك فيها ممثلون عن العائلات وعن الدولة اللبنانية وصحافيون ومحامون بهدف الاستفادة من خبرة ذلك البلد في مجال تعامله وتعامل جمعياته مع موضوع المفقودين فيه. اقترحت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين، بالإضافة إلى المنظمات المذكورة أعلاه، مشروع قانون لإنشاء لجنة أو هيئة تضم ممثلي أسر الضحايا والمنظمات غير الحكومية، بحيث يصبح لديها صلاحية واسعة للتحقيق في مصير للمفقودين، واستجواب المسؤولين الضالعين في الحرب. منذ ذلك الحين، لم تتوان المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية عن العمل من أجل إحقاق حق العائلات في المعرفة. ويأتي في طليعة هذا التعاون وضع قانون ينظم إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة التي يُنابها كشف مصير المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان.

وفي هذا الصدد، قدم النائب في البرلمان اللبناني حكمت ديب اقتراح القانون الأولي إلى مجلس النواب في العام 2012. وبعد صدور قرار مجلس شوري الدولة في نيسان/أبريل 2014، قدمت صيغة ثانية من القانون الأولي حملت عنوان "قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان"، تمت صياغتها بمساهمة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية¹⁴.

تم دمج اقتراحي القانون في نيسان 2015، في مستند واحد يشار إليه باقتراح القانون الموحد. ويمنح الاقتراح الهيئة سلطات وصلاحيات هامة، كذلك حصانات لأعضائها من شأنها أن تضمن استقلاليتها وشفافيتها ومحاسبتها وأمنها المالي. إلى جانب صياغة اقتراح القانون الموحد، رفعت منظمات محليتان هما جمعية دعم المعتقلين والمنفيين في لبنان سوليد ولجنة أهالي المخطوفين والمفقودين قسراً، دعاوى قضائية للمطالبة بتحديد مواقع المقابر المحتملة على الأراضي اللبنانية وحمايتها على حد سواء.

هذا وقد تعهدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالعمل مع الحكومة اللبنانية من خلال مشروع يقضي بجمع عينات بيولوجية مرجعية وتخزينها بحيث تجمع عينات DNA من العائلات كافة وتحفظ من أجل تيسير العمل في المستقبل¹⁵. أما منظمة "لنعمل من أجل المفقودين" فقد أخذت على عاتقها توثيق الأحداث والوقائع التي أدت إلى فقدان أشخاص أثناء الحرب الأهلية وبعدها. وذلك كمحاولة لتحديد مواقع الدفن المحتملة وللمطالبة القضائية لحمايتها بغية تيسير عمليات تحديد الهوية المستقبلية. يكمن الهدف من هذا العمل إلى تسليم البيانات المحصلة إلى الهيئة الوطنية المستقلة لشؤون المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان فور إنشائها.

هذه المنظمة في العام 2015، بتشكيل فريق استشاري يتألف من علماء آثار ومحامين وأطباء وعلماء الوراثة، وذلك لتمهيد الطريق أمام تحديد آلية وطنية وتعزيز إمكانية نجاح عمليات تحديد الهوية حالما تصبح الهيئة الوطنية عاملة. وفي الإطار القانوني، يؤكد المحامي نزار صاغية من "المفكرة القانونية" أن العديد من الأهالي واجهوا صعوبات عديدة في الاستحصال على شهادة وفاة لذويهم المفقودين في الحرب¹⁶. كما أكد أن القانون في حال إقراره سوف ينتج المجال أمام الأهالي في المستقبل لاستصدار "شهادات مفقودين" تسمح لهم بمطالبة الدولة بمتابعة قضايا ذويهم ومحاولة معرفة مصائرهم.

لا شك في أن هذه المنظمات ساهمت في المضي قدماً في ملف المفقودين، لكنها لا تحل مكان هيئة وطنية منظمة تُعنى فقط بهذا الملف، وتتمتع بصلاحيات واسعة مما يتيح لها معالجة قضية المفقودين بتعقيدها.

ثانياً: التعاطي الرسمي مع قضية المفقودين والمخفيين قسراً

1. قانون المفقودين والمخفيين قسراً... خطوة في اتجاه تحقيق العدالة

1.1 أهمية القانون

بعد عقود من النضال، وتزامناً مع اقتراح المنظمات الدولية مشروع قانون بالتعاون مع لجنة أهالي المخطوفين، أقر مجلس شوري الدولة اللبناني، وهو هيئة قضائية عليا، حكماً قضى بأن أقارب الأشخاص الذين اختفوا في لبنان، لهم الحق في معرفة مصير ذويهم المفقودين، وأمر الحكومة بأن تسلّم عائلات الضحايا الملفات الكاملة للتحقيقات التي أجرتها اللجنة الرسمية لتقصي الحقائق التي شكلت في العام 2000 للتحقيق في مصير المختطفين. وصلت القضية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2018، إلى نقطة تحول رئيسية، مع صدور القانون رقم 105 عن مجلس النواب، وبهذا يكون لبنان قد صدّق على الحق في الحقيقة، المعترف به في عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ينص القانون على " تكريس حق المعرفة لأفراد أسر المفقودين والمخفيين قسراً"، كما يقضي بتشكيل هيئة مستقلة تتولى مهاماً شديدة الدقة والأهمية، أبرزها جمع المعلومات عن المفقودين والمخفيين قسراً، وتوثيقها، وإنشاء سجلات مركزية واتخاذ خطوات عملية لتحديد أماكن المقابر الجماعية تمهيداً لتحديد هوية الضحايا¹⁷.

¹⁴ الذاكرة الجماعية والنسيان الجماعي بعد الحرب، وداد حلواني، 2020

/ www.brookings.edu

¹⁵ لبنان: جمع العينات البيولوجية يحدد الأمل لأهالي المفقودين، 1 تموز 2016، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

www.icrc.org

¹⁶ المفكرة القانونية، /www.legal-agenda.com

¹⁷ لبنان: الشروع بتطبيق قانون المفقودين والمخفيين قسراً خطوة في اتجاه تحقيق العدالة.

/ www.amnesty.org

1.2 خطوة في طريق العدالة

يعد هذا القرار انتصاراً لنضال أهالي المفقودين، واعتبرته منظمة الأمم المتحدة تقدماً مهماً في ملف المفقودين، ودعت إلى تنفيذه بفعالية من أجل تمكين الضحايا وأسراهم من معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة. بعد تشريع القانون، تم اعتماده من قبل رئاسة مجلس الوزراء، ثم تم تحويله إلى التنفيذ الذي يبدأ مع تشكيل الهيئة الوطنية والتي تضم ممثلين عن أهالي المفقودين والصليب الأحمر الدولي والحكومة اللبنانية وقانونيين وأطباء مختصين في تحليل الـ DNA في حال نبش المقابر وتحديد هوية الرفات والتعرف عليها.

2. تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً

2.1 إنجازات اللجنة

بعد مواجهة العديد من العراقيل، أبصرت "الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً" النور، مع مرور سنة وتسعة أشهر على إقرار قانون إنشائها. وبلغت حازمة، تصف رئيسة اللجنة وداد حلواني هذا الإنجاز بـ "الانتزاع الذي تم تحصيله عنوة" بعد نحو عامين على إقرار القانون 105 الذي نصّ على إنشاء هيئة وطنية مستقلة وغير تمييزية مهمتها إنسانية تقضي بالكشف عن مصير المفقودين في لبنان وأماكن تواجدهم 18. تتشأن حلواني هذا الإنجاز، تقول: "نحن كلجنة مرتاحون لهذه الخطوة وهو الإنجاز الثاني برحلة الألف ميل"، إلا أن "عملنا لم ينته بعد، فالهيئة لديها أعمال كثيرة أولها وضع خريطة العمل من خلال تحديد نظام العمل الداخلي، وتجهيز كامل الملفات مما يعني أن عليها ترتيب بيتها الداخلي حتى يبدأ العمل الميداني على الأرض". تنظر حلواني مع من تمثلهم من الأهالي إلى القضية بأمل كبيرة. صحيح أن المعاناة كبيرة بفعل الإهمال واللامبالاة الرسمية الذي نتج عنه عدم الاعتراف بقضية أهالي المفقودين بعد مرور عقود ومجالس رسمية عديدة، مترافقاً مع كل ما يعيشه الأهالي من خوف وفقدانهم للثقة، إلا أن الهيئة سوف تعمل بكل جهدها انطلاقاً من وجودها ضمن الهيئة الوطنية ممثلة بعضوين.

وتنصّ المادتان العاشرة والحادية عشرة من القانون 105 على أنه: "يتألف أعضاء الهيئة من رئيس وتسعة أعضاء، يعينون لمدة أربع سنوات"، و"لا يتلقى أعضاء الهيئة تعليمات من أي سلطة أخرى خلال ممارسة مهامهم، ويترأس الهيئة قاضٍ من الدرجة العاشرة على الأقل يعينه مجلس القضاء الأعلى".

يُشترط في رئيس اللجنة التفرغ لمهمته وعلى زملائه عدم الجمع بين عضوية الهيئة ورئاسة أو عضوية الوزارة أو مجلس النواب أو الترشح للانتخابات البلدية أو الاختيارية أو النيابية قبل انقضاء سنتين كاملتين على انتهاء عضويته أو أن يتولى أي منصب عام سياسي أو إداري. في زمن السلم، يضمن القانون حصانة الأعضاء وعدم ملاحقتهم (فيما خلا الجرم المشهود) ويمنع تفتيش مكاتبهم أو تعليق عملهم حتى في حالات الطوارئ والحروب.

عشرة أعضاء اختيروا من بين عشرات المرشحين الذين وصلت أسماؤهم إلى وزارة العدل بناءً على اقتراحات من لجنة حقوق الإنسان النيابية والهيئات المعنية بالقضية مثل لجنة أهالي المفقودين والمخفيين قسراً في الحرب الأهلية هم: القاضي خالد زود وجوزيف معماري والمحامي وليد أبو دية ودوللي فرح والأستاذ الجامعي زياد عاشور والطبيب الشرعي عبد الرحمن أنوس والناشطان في مجال حقوق الإنسان غسان مخير وكارين أبو جودة والناشطان في الجمعيات الممثلة لذوي المفقودين وداد مراد حلواني وجويس نصار.

تم انتخاب مكتب الهيئة في التاسع من حزيران/يونيو 2021، وفقاً لما يلي: القاضي سليم الأسطا رئيساً، الدكتور زياد عاشور نائباً للرئيس، الدكتورة كار من أبو جودة أمينة للسرا، والدكتورة جويس نصار أمينة للصندوق.

2.2 مستقبل اللجنة والقانون رقم 105

أكدت الهيئة أن العمل سيبدأ من أرضية قانونية تسهل الانطلاق بفاعلية لتقصي حقائق عن مصير المفقودين، كما أكدت على الاتجاه بالتعاون مع المنظمات الدولية والهيئات المدنية، وسيتركز العمل على اقتفاء أثر الذين قتلوا في معارك داخلية ودفنوا في مقابر جماعية على أيدي ميليشيات الحرب، والبدء في عملية نبش هذه المقابر، كذلك كشف مصير المعتقلين في السجون السورية والإسرائيلية، لا سيما أن بعضاً من الأهالي تمكنوا من رؤية ذويهم في السجون السورية والبعض الآخر بعث رسائل خطية إلى ذويهم في لبنان.

أقسم أعضاء الهيئة اليمين أمام رئيس الجمهورية ميشال عون، الذي اعتبر بدوره أن "إنجاز ملف المفقودين يطوي صفحة اليمّة من صفحات الحرب اللبنانية، لا سيما لجهة معرفة مصيرهم".

لكن، حتى اليوم، لم تخصص الدولة اللبنانية مقرأً رسمياً للهيئة أو حتى موازنة للتمكن من مباشرة عملها. في حين أكدت لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان أنها لن تسمح لأي كان بالاتفاف على القانون في محاولة مكشوفة لإبقائه حياً على ورق.

فكل ما يريده أهالي المفقودين اليوم هو تحييد هذا الملف عن السياسة وأن يتمكنوا من معرفة مصير ذويهم وإنهاء عذاب الانتظار.

الخاتمة:

على الرغم من العراقيل العديدة التي واجهتها، فقد تمكنت لجنة أهالي المفقودين والمخفيين قسراً من التقدم في ملف مفقودي الحرب الأهلية وإنشاء هيئة مستقلة لمعرفة مصير ذويهم، إلا أنه من المعروف أن غالبية السياسيين الموجودين في السلطة حتى يومنا هذا معظمهم من الضالعين في الحرب، ولا شك في أن إرادتهم لمعالجة هذه القضية غائبة، ولهذا يعبرون عن معارضتهم لها، إذ ليس من مصلحتهم إعادة نبش ملفات الحرب أو التحقيق فيها خوفاً من المساءلة والمحاسبة، وهذا من شأنه أن يخلق عقبات مستمرة أمام عمل الهيئة.

وعليه، في الوقت الراهن، لا يبدو أن هناك أفقاً واضحاً أمام الهيئة، وخصوصاً مع استمرار الطبقة الحاكمة نفسها. والمرجح أن الحقيقة لن تُكشف، إلا بعد تغيير الطبقة السياسية التي تتحمل وزر هذه المأساة، وتحول، في الوقت نفسه، دون تمكين اللجنة من تفعيل عملها.

ويضاف إلى ذلك أن المنظمات الأهلية والدولية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والتي تعمل على كشف مصير المخفيين قسراً خلال النزاعات والحروب، لا يزال عملها مقتصرراً حتى الآن، على تقديم المساعدة اللوجستية والفنية والمادية، وإجراء مزيد من التحقيقات والتوثيقات أملاً في التمكن من تفعيلها إذا تغيرت الأوضاع القائمة حالياً في لبنان.

ومن ناحية ثانية، تعرب الأمم المتحدة عن قلقها بسبب المضايقات التي يتعرض لها الساعون وراء كشف الحقيقة والمدافعون عن حقوق الإنسان وأقارب الضحايا والشهود، والمحامون الذين يعنون بقضايا الاختفاء القسري، في مقابل استمرار إفلات مرتكبي أعمال الاختفاء القسري في الإفلات من العقاب على نطاق واسع، سواء في لبنان أو أي دولة أخرى شهدت قضايا مماثلة. ويبقى الأمل، على الرغم من الواقع الأليم، بأن يتمكن اللبنانيون من إحداث تغيير في هذا الواقع، وحينها، يصبح من الممكن أن تصل رحلة المعاناة إلى خواتيمها عن طريق الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسراً، سواء كانوا تحت التراب أو في سجون سورية أو إسرائيلية.

قائمة المراجع

- الأمم المتحدة-حقوق الانسان-مكتب المفوض السامي {2018}، "لبنان: قانون المفقودين والمخفيين قسراً خطوة مهمة في الإتجاه الصحيح".
- www.ohchr.org
- الجزيرة {2017}، "ملف مفقودي الحرب في لبنان جرح لا يندمل".
- www.aljazeera.net4
- درب {2020}، "40 عاماً من المعاناة والبحث. نفتح ملف المفقودين والمختفين قسراً في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية".
- www.daaarb.com
- الشرق الأوسط {2020}، "لبنان يطلق "هيئة وطنية" للبحث عن المفقودين في الحرب"، مهمتها تبدأ بكشف المقابر الجماعية ومصير المعتقلين في سوريا".
- www.aawsat.com
- عدالة حقيقة كرامة، " دور المركز الدولي للعدالة الانتقالية".
- www.ictj.org
- العربي الجديد {2019}، قضية مفقودي الحرب الأهلية في جلسة حوارية ومعرض تفاعلي".
- www.alaraby.co.uk
- فرنس 24 {2019}، "الأمل يحدو عائلات المفقودين بعد 44 عاماً من اندلاع الحرب الأهلية في لبنان".
- www.france24.com
- الكرامة {2017}، " لبنان: 42 سنة على الحرب الأهلية .. وما يزال مصير المفقودين مجهولاً".
- www.alkarama.org
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر {2017}، "عائلات المفقودين في لبنان ما زالت تنتظر الرد". www.icrc.org
- المجلة الدولية لمبادرات السلام ACCORD {2012}، "المصالحة والإصلاح والصمود، سلام ايجابي من أجل لبنان"
- https://rc-services-assets.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/accord24_Lebanon_ArabicVersion_0.pdf
- منظمة العفو الدولية (AMNESTY)، "خطفوا فرداً فرداً... وسيظهر مصيرهم فرداً فرداً"، {2018}.
- www.amnesty.org/
- منظمة العفو الدولية، "الاختفاء القسري".
- /www.amnesty.org
- النهار {2021}، "في الذكرى الـ 46 للحرب الأهلية.. موجز سياسات حول المفقودين والمخفيين قسراً".
- هيومن رايتس ووتش {2017}، "لا عدالة لألاف المفقودين خلال الحرب الأهلية اللبنانية"
- www.hrw.org
- Brookings news، "الذاكرة الجماعية و النسيان الجماعي بعد الحرب في لبنان"، و داد حلواني، {2020}.
- www.brookings.edu
- CIVIL SOCIETY KNOWLEDGE CENTER، {2015}، لجنة عائلات المخطوفين و المفقودين في لبنان.
- www.civilsociety-centre.org

الفهرس

المقدمة.....	Error! Bookmark not defined.
أولاً: الاختفاء القسري ... معاناة مستمرة	1
1.1 ما هو الاختفاء القسري؟.....	1
1.1 حقوق المختطف.....	1
1.2 التداعيات الاجتماعية.....	2
2. لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان والاستراتيجية المتبعة.....	2
2.1 تشكيل اللجنة: مسيرة من المحاولات	2
2.2 تفاعل المجتمع المدني مع اللجنة.....	3
ثانياً: التعاطي الرسمي مع قضية المفقودين والمخفيين قسراً	4
1. قانون المفقودين والمخفيين قسراً... خطوة في اتجاه تحقيق العدالة.....	4
1.1 أهمية القانون.....	4
1.2 خطوة في طريق العدالة.....	5
2. تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً	5
2.1 إنجازات اللجنة.....	5
2.2 مستقبل اللجنة والقانون رقم 105	5
الخاتمة.....	6
قائمة المراجع.....	6
الفهرس.....	7